بانوراما

حمد محمد المرعي

الأغلبية الصامتة

10/8 – 10/1

الدولة • المواطنة • القبيلة

10/10 – 10/9

ديسمبر 2012

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

بانوراما

حمد محمد المرعي

الأغلبية الصامتة

10/8 – 10/1

الدولة • المواطنة • القبيلة

10/10 – 10/9

ديسمبر 2012

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

كشف بعناوين أجزاء المقال وأرقامها وترتيبها

الأغلبية الصامتة 10/1: خواطر أمنية من أوراق غابرة حمد محمد المرعي (زمالة منظمة الصحة العالمية 1968 - 1972) ديسمبر 2012	الأغلبية الصامتة 10/6: الفساد وما أدراك حمد محمد المرعي (ماجستير علاقات دولية – 1972) ديسمبر 2012
الأغلبية الصامتة 10/2: تابع: خواطر أمنية من أوراق غابرة حمد محمد المرعي (زمالة منظمة الصحة العالمية 1968 - 1972) ديسمبر 2012	الأغلبية الصامتة 10/7: فساد واستبداد؟ حمد محمد المرعي (ماجستير علاقات دولية – 1972) ديسمبر 2012
الأغلبية الصامتة 10 / 3 : المصلحة العليا حمـد محمـد المرعـي (ماجستير علاقات دولية - 1972) ديسمبر 2012	الأغلبية الصامتة 10/8: مقاطعة وتقاطعات حمد محمد المرعي (ماجستير علاقات دولية – 1972) ديسمبر 2012
الأغلبية الصامتة 10 / 4 : أمن وطن ومواطن حمـد محمـد المرعـي (ماجستير علاقات دولية - 1972) ديسمبر 2012	10/9: الدولة • المواطنة • القبيلة (في مجتمعات العالم) حمد محمد المرعي (ماجستير الكيمياء الحيوية والعلوم البيولوجية – 1971) (ماجستير علاقات دولية – 1972) ديسمبر 2012 حمد محمد المرعي
الأغلبية الصامتة 10 / 5 : المعارضة الصامتة حمـد محمـد المرعـي (ماجستير الكيمياء الحيوية والعلوم البيولوجية – 1971) (ماجستير علاقات دولية - 1972) ديسمبر 2012	10/10 : تابع: الدولة • المواطنة • القبيلة (في مجتمعات العالم) حمـد محمـد المرعـي (ماجستير الكيمياء الحيوية والعلوم البيولوجية – 1971) (ماجستير علاقات دولية - 1972) ديسمبر 2012

مالذي حدث لي قبل نصف قرن في بلاد الشام

بقلم حمد محمد المرعي

(ماجستير العلاقات الدولية والقانون الدولي 1972)

اغسطس 2012 / رمضان 1433

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

الأغلبية الصامتة *
10/1: خواطر أمنية من أوراق غابرة

حمد محمد المرعي

(زمالة منظمة الصحة العالمية 1968 - 1972)

ديسمبر 2012

قد يتبين للمرءُ عندما يستعيد بذاكرته بعض الأحداث أنه لم ينجز شيئاً ذا أهمية أو ذا معنى أو ذا قيمة في هذا البلد الطيب .. فياللغافلين. فلقد شهدت الكويت في السبعينات حركة تنموية وتطلعات نهضويه، ولكن كذلك بدأت بعض بوادر عوامل النغص تطفو على السطح – حتى وإن كانت ليست بذات الشدة. نعني المسألة الأمنية... ففي تلك الأيام نتذكر حادثة الصامتة وبعدها حادثة السفارات وبعدها محاولة الاعتداء الغاشم على صاحب السمو الراحل الشيخ جابر الأحمد رحمه الله وغفر له. وتخللت كل هذا تفجيرات هنا وهناك ومن أشهرها تفجيرات المقاهي الشعبية. وما تبعها مما يدور في محيطنا آنذاك من تبعات الحرب العراقية الإيرانية.

ولنعود من حيث بدأنا، ففي منتصف السبعينات قرر سمو الشيخ سعد العبد الله رحمه الله وغفر له وكان وزيراً للداخلية آنذاك الإلتفات إلى تلك المسألة الأمنية. فتم تشكيل لجنة سميت " اللجنة الأمنية" وترأسها السيد عبد الله يوسف الغانم رحمه الله (وكان وزير الكهرباء والماء)، وتكونت اللجنة من وكلاء بعض الوزارات ومن الجهات المختصة ذات العلاقة وكنت عضوا مقرر للجنة بصفتي مؤسسة ورئيس أول **جهاز للبيئة والسلامة والأمن في** الكويت (بل في المنطقة). وقمنا بالاستعانة ببعض الخبرات ومن بينها وزارة الداخلية البريطانية (The Home Office) ورئيس شرطة لندن بشخصه (لما له من خبرات في مواجهة الجيش الأيرلندي في زوبعتهم تلك في وسط لندن في أوائل السبعينات). وقطعت اللجنة شوطاً خلال فترة قصيرة لم تتعد السنتان. و كان من أهم إنجازاتها إنشاء أو تأسيس أجهزة خاصة أو مرافق مثل "حماية المنشآت" و"حماية الشخصيات" وتطوير "الدفاع المدني" .. الخ (الذاكرة ضعيفة والأوراق مشتتة ومنها ماهو لدى الجهات المختصة وفي مجلس الوزراء).

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

ولم تتوقف التحركات عند ذلك الحد فأمر الشيخ سعد العبد الله رحمه الله بتشكيل لجان أخرى أيضاً لسد ما يعانيه البلد من نقص في مجالات أمنية هامة أخرى تواكب التطور المتصارع آنذاك وتلبي المتطلبات الأمنية اللازمة في بلد لازال ناشئاً ويقع في منطقة تسودها بين الحين والآخر إختلالات أمنية.

وكان منها "لجنة الطوارئ والإنقاذ " . وكان أيضاً "لجنة حالات الكوارث" وكان يرأس تلك اللجان المرحوم عبد العزيز العتيبي وكان أمين عام مجلس الوزراء. وكنا نجتمع أسبوعياً في غرفة الاجتماعات لديه في مجلس الوزراء. وكان من أهم التوصيات التي خرجنا بها هي:

- إنشاء سراديب تحت كل مسجد ومدرسة ومبنى عام لكونها موزعة في مناطق الكويت وذلك لتخدم كـ " ملاجئ " لأوقات الطوارئ.
- تمديد شبكة صفارات إنذار لتنبيه السكان بالأحوال الطارئة.
- توفير وتخصيص رقم هاتفي معين للاتصال في حالات الطوارئ، وإنشاء غرفة عمليات لذلك.
- تطوير أسطول سيارات إسعاف وسيارات إنقاذ حسب مواصفات خاصة مناسبة تمت دراستها ووضعها بعناية تامة مع بعض المختصين في الأمر.
- وضع خطط لتجهيز مستشفيات ميدانية وتوفير متطلباتها لتكون متوفرة متى دعت الضرورة لذلك (مثلاً: كوارث طبيعية، سقوط طائرة، حروب لا سمح الله .. الخ الخ).

وكان من بين يحضر تلك اللجان حسب طبيعة العمل او العلاقة بالشأن بعض الأفاضل مثل العم اللواء محمد البدر والفريق يوسف الخرافي والمهندس عبدالرحمن الغنيم والدكتور عبدالرحمن العوضي واجتماعات متفرقة مع العم الكريم أطال الله في عمره عبداللطيف الثويني (وحينها كان وكيل وزارة الداخلية) وآخرين والجميع لايذكرون إلا بكل الخير والتقدير.

---

*لـ الاستفاضة او المناقشة او الحوار لـ المقالات 10/1 – 10/8 يرجى استخدام صفحات نفس الوسيط.

***

...يتبع 10/2

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

الأغلبية الصامتة

10/2: تابع: خواطر أمنية من أوراق غابرة

حمد محمد المرعي

(زمالة منظمة الصحة العالمية 1968 - 1972)

ديسمبر 2012

وقبل كل ذلك وفي بداية السبعينات تم تشكيل " اللجنة العليا لحماية البيئة". وكان يرأسها الدكتور عبد الرحمن العوضي (وزير الصحة والتخطيط آنذاك). وكانت اجتماعاتنا في مجلس التخطيط. وتابعت اللجنة الكثير من الأعمال ووضعت الكثير من النظم واللوائح بما يتعلق بحماية البيئة ومشاكل وظواهر التلوث والمخالفات البيئية ومعالجتها القانونية . ولعل من أهم إنجازاتها مثلا "اتفاقية الخليج لحماية البيئة البحرية". ولازلت أتذكر تلك المحاورة المرحة وكانت باللغة الانجليزية في صالة الاستراحة مابين الجلسات التي حدثت بيني وبين المفوض من إيران حول تسمية الخليج "عربي أو فارسي" !

يظل أن نعلم أن "اللجنة العليا لحماية البيئة" هي نواة "هيئة حماية البيئة" الحالية.

وكان هناك لجان وخطط أخرى لها علاقة بمثل هذا الأمر لولا أن التفصيل لا مجال له هنا مثل "لجنة البيئة والحرائق: وكنا نعقد اجتماعاتنا في "الادارة العامة للإطفاء" برئاسة الصديق الفاضل حمد البدر أطال الله في عمره. كما كانت هناك لجان أخرى تعنى بأمور مشابهه للسلامة والأمن وكذلك لجان تعنى بأمور البيئة والتلوث في منطقة الشعيبة الصناعية وكان يترأسها الأخ العزيز سليمان الحمد أطال الله في عمره أما اجتماعاتنا فكانت في مقر "هيئة الشعيبة".

لقد كنا في تلك الفترة مع زملاء أفاضل (كنت حينها حديث التخرج في الدراسات العليا) مثل خلية نحل تأسيس وتطوير ومتابعة في مجالات حيوية هامة واتخاذ التدابير اللازمة ووضع الخطط برؤية ليست حالية فقط بل وآنية مستقبلية. وكان الجميع يعمل بنمط متناغم لأجل هذا البلد الخير وأهله الطيبين. وإذا ماقال البعض أن الكاتب "ماعنده سالفة" ومالزوم هذا المقال، فكل ما نريد أن نقوله ونؤكده أن هذا البلد فيه المعدن الخير والعامل للصالح العام إذا فقط ما أبعدنا عنه المنغصات والمضايقات وعملنا على استقراره وأمانه. ونقول هذا ونكرره عندما

حمد محمد المرعي HMAL-Marei

نتبصر في ما يحيط بنا ومن حوالينا. ولم يكن انقطاع الكاتب عن تلك الخلية إلا بحكم تكليف ليكون أحد المؤسسين لـ "شركة المخازن العمومية"، وبعدها كان على عاتقي تنفيذ فكرة صاحب السمو رحمه الله وغفر له الشيخ جابر الأحمد على أرض الواقع وهي تأسيس وإدارة "شركة تعبئة مياه الروضتين".

ونعتذر هنا عن عدم الترتيب الزمني لتلك الأعمال ومجرياتها – وماعدا السهو والخطأ.

... يتبع 10/3

***

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

الأغلبية الصامتة

3 / 10 : المصلحة العليا

حمـد محمـــد المرعـــي

(ماجستير علاقات دولية - 1972)

ديسمبر 2012

لا نقول حسنا فقط بل صوابا ما قام به سمو أمير البلاد حفظه الله في معالجة أمور مغلوطة في نهـج بدأ يتجذرلأسباب لا يجب أن تكون . وبلا شك بل وبالتأكيد أن ذلك كان تصويبا وإعادة البوصلة إلـى اتجاهها الصحيح وإزهاق ما يدور من باطل في دوامة أغرقت بها بعض الفئات هذه البلاد المعطائـة ومن فيها. وإن كان ذلك كذلك فقد آن الأوان لمعالجة مثل هذه الأمور بكل الجديـة والحـزم وبفكـر متنور لا يشوبه الضيق في التبصر ولقد قال سبحانه وتعالى

" وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ" وصدق الله العزيز العليم .

نعم لقد بلغ السيل الزبى وطفح الكيل من أولئك الذين لم يفقدوا الحجة فقط بل وفقدوا العقل وحـاولوا ويحاولون غسل عقول من تبقى لهم بعض عقول تفكر وتنظر إلى ما وراء الأكمة وتتبصـر لتفـرق مابين الحق والحقيقة .

ونعم أيضا لقد ضاق سكان الديرة من عدم استخدام السلطة وهي المؤتمنة على هذا البلـد وسـكانها من "تحمير للعين" وتقصيرها في ممارسة بعض الصلاحيات الدستورية إن كانـت أو القانونيـة فـي بعض من الحزم لإعادة الأمور إلى نصابها الآمن والصحيح.

إن تلك الفئة التي تدعى باطلا في أنها تريد إصلاح البلاد وبما تمارسه من أنماط كاريكاتيريـة مـن مقاطعة انتخابات أو جولات من الندوات والمحاكم قد غاب عنها أن هناك أغلبية صامتة ممن لا ترى الجري في الساحات والطرقات وإعلاء الأصوات كالأبواق ورفع تلك الشعارات التي لا تـدل إلا علـى أنها أراجوزية بأشكالها ومضامينها. بل وانه ليمكن القول بان اهل الديره لم يتعودوا ولايعرفون فـن المظاهرات بل هم "عليمية". حيث ان فن المظاهرات له اصوله وترتيباته الصحيحه ليـؤدي الغـرض والا اصبح الامر ظاهرة غوغائية تضيع معها الرسالة وتصبح سالبة النتيجة. وخاصة في هذه الكثافة السكانية المحشورة في الزاوية الساحلية (من أبسط الأمور أن المظـاهرات والهـرولات المتقاطعـة تتطلب ساحات من التي تفتقر لها البلاد حتى كرئة تنفس، والدشداشة والغترة والعقـال لايمكـن أن تكون من ملابس التظاهر (بل ملابس الكشخة) هذا عدا أمور أخرى عديدة واساسية)... " فما هكـذا تعقل الإبل " . ولكن لم نر "بشوت مجلس الأمة" إن كان منهم أعضاء حتى ولو كانوا سابقين – وهـل يعتبر هذا خيانة للزي الرسمي المتعارف عليه، حيث لم يتعود أحد رؤيتهم بدونها في تظاهراتهم فـي الدواوين وما إليها – إلا إذا كانت مخفية تحت الإبط أو تحاشى المصور تصويرها.

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

وليس من المستبعد أن ما تريده تلك الفئة مما سبق من تاريخ وماتدل عليه بعض احداث لا يتعدى كلمة" حق يراد بها باطل".

(أنظر مقالنا في "القبس" بتاريخ 1979/2/10 بعنوان "حديث الديمقراطية المفتوح").

نعم لقد ضاق بأهل الديرة ما يقوم به البعض تحت غطاء ما وفرته البلاد من ديمقراطية بل واستغلالهم لها بشراسة ولكن بغباء جاهلين أن الديمقراطية " سلاح ذو حدين إن لم تقطعه قطعك... " فالديمقراطيه لايمكن ان تكون بالاستئثار ولا بالمحاصصه والمحسوبيه والتهميش والإقصاء والجهل بالوعي في مضامينها ومصالحها، ناسين كذلك أو متناسين أن هناك أغلبية في المجتمع لايستهان بها تسربت في غفلة من الزمان عن طريق التجنيس العشوائي شبه المفاجئ الذي جرى ولازال (قيل أن هذا لزيادة أعداد السكان نظراً للثروة النفطية المفاجأة ونقول لماذا لايكون حظ المشاركة بالانتقاء المنهجي لأناس كفؤ مؤهلين يفيدون ويستفيدون.) وعلى عكس ماتصبو إليه البلاد من اقتناص الكفاءات ونواقص حرفية ومهنية مطلوبة كما هي في المجتمعات والدول الناشئة، فلقد أتى ذلك النمط من التجنيس بالجملة والعشوائي ب ظواهر منها على سبيل المثال وليس الحصرماتسرب من بينها أو ماقد يوجد من بعض أسماء وكأنها أسماء ماركات غريبة من التي لا يمكن للبعض نطقها ناهيك عن تهجئتها لكتابتها، والتي لم تكن منسجمة مع المحيط الذي تسربت إليه مالم تمر بعملية تحوير وتوطين عن طريق استعارة أو استبدال بأسماء لها جذور محلية كما يشاع من البعض. وبالاستطاعة الجزم هنا، وهي حقيقة تاريخية وعلمية، باحتمال أن من يتسرب بهكذا أسلوب لايمكن القول أن المصالح الشخصية وخيرات البلاد لم تكن من مطامعهم أما الولاء فهو أمر آخر وخاضع للاختبار والتجربة (والتي من الممكن أن تتم مثلاً عن طريق الخدمة العسكرية لمدة لاتقل عن سنتين ويتم ترتيب فرصة لتكون الخدمة في بعض المناطق الساخنة عن طريق "قوات حفظ السلام" في الأمم المتحدة ..) بدل الأسلوب المتبع بأن يرفق بالجنسية فيلا وزوجه ووظيفة وسيارة .. إلخ إلخ. لقد سمعنا عن أولئك الذين يتزوجون في هذا البلد ليطلقون في بلد آخر مثنى وثلاث ورباع وذلك للحصول على المهر الحكومي في هذا البلد مثنى وثلاث ورباع. وأيضاً سمعنا عن أولئك الذين لديهم مساكن هنا هبة حكومية ومساكن في بلد آخر ، وكذلك وعلى نفس المنوال وظائف ورواتب هنا ووظائف ورواتب هناك. فكيف إذاً ينتظر الولاء والإصلاح والتنمية عن طريق هكذا أسلوب في طابور هبات الجنسية والتجنيس .. لجنسية بـ "بلاش" بدون مبررات ولا استحقاقات ولا التزامات . بل عجباً *كيف ترى الشمس عيون في البراقع والتي لم تتبرقع لا تراها*" !؟

***

... يتبع 10/4

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

الأغلبية الصامتة

4 / 10 : أمن وطن ومواطن

حمد محمد المرعي

(ماجستير علاقات دولية - 1972)

ديسمبر 2012

وإذا كانت السالفة بالسالفة تذكر فلقد كان اسم هذا البلد يلعلع في الأوساط والمحافل حيث كانت له الريادة والمبادرة .. ولكن إلى أين صار هذا . لقد خبا ذلك التلعلع أو تلك اللعلعة . وهذا يذكرني بمناسبة جمعتني مع الاستاذة الفاضلة د. رشا الحمود الصباح (وكانت حينها وكيل وزارة التعليم العالي) وكان في ضيافتها في اجتماع غداء كل من وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية ووزير دولة بريطاني آخر وزملاء آخرين .. وكان محور مناقشتي مع الوزراء البريطانيين أو مناقشتهم معي في ذلك الوقت عن أسباب تراجع اسم هذه البلاد .. وإذا كانت تلك الأسباب داخلية أو خارجية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى أي دور تتطلع إليه هذه البلاد في منطقة الخليج وإقليمياً ودولياً. ولنتذكر هنا أن هذه البلاد كانت صاحب فكرة "مجلس التعاون" وكذلك صاحبة مشروع "المحكمة الإسلامية" وكذلك أول من أنشأ صندوقاً عربياً للمساعدات وأيضاً كذلك أعمالها العديدة والمتكررة في التوسط لحل المنازعات و.. والكشف يطول. أما الآن فقد شحّت حتى زيارة الإعلاميين الدوليين أو حتى الإقليميين لهذا البلد ولم يكن التقصير منهم. وأصبحت البلاد لاتعرف أو تعرف إلا بحادثة "الغزو".

وكذلك وبالإضافة وعلى عكس ماتتطلع اليه البلاد من نهضة وتنمية ، فلا غرابة أن يصيب النسيج الاجتماعي نتيجة التجنيس العشوائي خلل مابعده من خلل ويحدث تردي في المستوى الثقافي والفكري ، فلقد كانت الكويت في المقدمة في المستوى التعليمي وبجرة قلم اصبحت في أول السلم. وقد يزيد الطين بله احتمال تسرب ومن ثم ابتعاث الايدولوجيا الوهابية والاخوانية والجهادية وغيرها ومن سار في ركابها، من أمر بالمعروف وناه عن المنكر وآلاف الفتاوى اليومية وماصاحب كل هذا من بدع ومن دجل فقهي لايصدر الا من جاهل بفقه الاسلام الصحيح والدين الحنيف وليس اسلام أودين المتاجرة أو المزايدة في سوق حراج لاحدود له. فلقد طال شعر أناس وتغطى شعر أوانس وقصرت ثياب بعضهم وطالت عند بعضهن وتبرقعت وجوه وتبرقعت معها بل وانغلقت ذهون وتحجرت عقول – وضاع الناس بين "حانا ومانا" . ولم يكتفى بهذا بل حتى آثار الغابرين أصبحت شبهه دينية ولم تسلم من هكذا عقول. وكذا الحال يجري على الكتب ونون والقلم وما يسطرون. وعلى نفس الوتيرة وبنفس الحجج المقلوبة والمنطق المعكوس تم حجر الفكر واحتكاره وهنا ابتدعت "صكوك الغفران" والطريق إلى الفردوس الأبدي السعيد وبالقطار السريع! وهكذا أيضا تتولد ظاهرة الفئات والطوائف والمذاهب والملل في بلد لايتعدى سكانه سكان مدينة صغيرة بل وكأن تلك الظاهرة

تضرب في أطناب التاريخ في هذا البلد الصغير الحديث المنشأ حتى وأنها لم تكن دخيلة ولكن بإذنه قد تكون عابرة. فيا سبحانه تعالى. وهكذا أيضا فلا غرابة إن رجعت البلاد قرونا الى الوراء بعد ماكانت الرائدة في الجزيرة وكانت لؤلؤة الخليج. وإن حدث هذا أو ما قد هو حادث الى يومنا هذا لن يكون إلا على حساب استقرار ومصلحة البلاد والتي كان يجب أن تكون محصنة كما نص عليها دستور البلاد.

(أنظر مقالنا في "القبس" بتاريخ 1979/5/25 بعنوان "نحو ديمقراطية منتجة").

وكذلك وبالإضافة أيضاً فإذا وجد هناك من يريد الإساءة لهذه البلاد أو استغلال ماتوفره من أريحية وتسهيلات لأغراض أخرى، أوهناك أيضا من يريد العبث بدعائم هذه البلاد ، فهذه أمور يمكن معالجتها بحكمة ومتابعة صحيحة . ولكن الأخطر والأنكى من هذا أو ذاك أن هناك على سبيل المثال من قد يستغل أمور الانتخابات ومسائل "مجلس الأمة" كجسر عبور ليس فقط إلى القفز إلى السلطة أو النفوذ كما هو واضح في كثير من الاحوال، ولكن إلى الاستئثار بالبلاد وثرواتها وتهميش أهلها الحقيقيين، إن لم نقل إنتزاعهم من تربتهم وموطنهم. كما لا يخفى على المتبصر أن جزءا كبيرا من هذا إن/لو تم فهذا نتيجة التكالب وبه قد تختطف مناصب وثروات ومراكز نفوذ وتحت مسميات الله أعلم بأنواعها وبطرق وأساليب لا يمكن أن يجهلها حتى الجاهل . وهكذا تختطف البلاد... أي بلاد.

ولهذا فليس عجبا في مثل هكذا احوال أنه قد ينقلب السحر على الساحر، وحينها قد تصبح البلاد في ورطة لا يمكن التخلص منها إلا بـ"تحمير العين" ووضع الأمور في نصابها الصحيح لمن لايستحق المواطنة الصحيحة، ومن لايعجبه الوضع فله حرية العودة مكان ماجاء منه وغير مأسوف عليه أياً كان هذا الفرد ... وهذا قول حق يراد به حق لا باطل...وهو قول دستوري لمن يتشدق بالشعارات الدستورية.. ولا لزوم للتدقيق أو التمحيص فيما أوردناه حيث المصلحة العليا تعلو ولا يعلا عليها . أما من كان موجوداً عند تطبيق نظام "بطاقة الجنسية" فلا غبار عليهم وهم مصونون كونهم غيورين على تلك المصلحة العليا.

(أنظر مقالنا في "القبس" بتاريخ 1996/6/18 بعنوان "ومتى كانت النيابة استرزاقاً")

(أنظر أيضاً مقالنا في "القبس" بتاريخ 1980/5/18 بعنوان "من أجل حفنة من الأصوات الانتخابية")

وكل هذا إن حدث فليس بغفلة من التاريخ كما سبق ولكن تحت أنظار وبصر أهل الديرة .. هذا الأغلبية الصامتة المتراخية وكأنهم ولازالوا " قوم مكارى" كما قيل فيهم منذ زمن .. كل همهم اجترار الشكوى والضيق بل والقهر في المجالس والدواوين وإخفاء حقيقة ما يدور في قلوبهم تحت غطاء " المجاملة الكاذبة " أو "الطيبة المخادعة" التي ليست في محلها أبدا ولا معنى لها .. ولكن إلى متى ؟!

أفلا تتفكرون !

... يتبع 10/5

***

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

الأغلبية الصامتة
10/5: المعارضة الصامته

حمد محمد المرعي
(ماجستير الكيمياء الحيوية والعلوم البيولوجية – 1971)
(ماجستير علاقات دولية – 1972)

ديسمبر 2012

أما من يتسمون بكونهم من المعارضة أو هم "المعارضة " ، فهذا أمر إن دل على شيء فإنه لا يدل إلا على اقصاء للاخرين أو أنه لا يمثل إلا شعارا خاويا أو مزاعم مفلسة فكريا وواقعيا . فلو تمعنا النظر وقمنا ببعض من التمحيص لوجدنا أن جل الاغلبية الصامتة هي التي في خانة "المعارضة الحقيقية" ولم يكن هذا من وقت قريب بل منذ ما يزيد عن الربع قرن عندما بدأت المؤشرات توحي بتوقف التنمية وفقدان البلاد لزمام المبادرة كما نهجت عليه في الايام الخوالي واستياء الكثير بأسباب غياب عنصر الاخلاص واختلال النسيج الاجتماعي باسباب التجنيس العشوائي واضطراد أعداد "المصلحجية". يضاف الى هذا هدر الثروات "على غير سنع" وبحكمة غائبة بكليتها. وهكذا بزغ ليس " فجر التطور" ولكن سالفة "على طمام المرحوم" !

فالمراقب منذ ذاك لم يجد إلا من رديء إلى اردأ سواء في البنية التحتحية وفي المشاريع والخطط الاسكانية والعامة وفي المحافظة على الثروات وتنويع مصادرها . وليس أدل على ذلك على سبيل المثال الضيق لا الحصر في أضيق حدوده أرصفة المناطق السكانية التي لم تضع في الاعتبار ان هناك سيارات لسكان هذه المناطق ، وكذلك مثلا مسلسل "الطريق الدائري الاول" الذي ذكر عنه وحوله ما لم يذكره "مالك" في الخمر لينتهي الامر بذلك الطريق أنه دون المواصفات المرورية وكثافتها وأنه ضيع طريقه في الاتجاهات لينتهي به الامر وكأنه "اتجاه جبري" وتعالى يا "اختناقات" ... فوا أسفاه على تلك السنين والمليارات، وحتى أن الأطيان تحيط به لتدفئه عند أول هبت ريح أو قطرة مطر,

نعم لقد حبيت البلاد في الايام الخوالي مثلاً بصروح تعليمية لعل أبرزها (ثانوية الشويخ) والمدارس النموذجية ، وكانت مدارسها مناره لكل مناطق الجزيرة العربية . وعندما تعيد النظر الآن لن تجد إلا نماذج متهالكة. وأول دور سينما ومسارح انشئت في هذه البلاد حتى طالتها أيادي جماعة "بكوحرام" وكممتها وكلبجتها ، وأول خطوط طيران في المنطقة قد تأسست في هذه البلاد والتي مآلها الآن أصبح الى محرقة التاريخ .

ومن منا يتذكر زوبعة المشاريع تلك لتنويع الدخل : لقد تأسست "شركة صناعات الادوات الصحية" وتأسست أيضا "شركة صناعة السيارات" وكذلك تأسست "شركة مشاريع تقطير المياه" وغيرها وغيرها مما لا نتذكره بعد كل هذه الفترة مثل مشاريع غاز البترول المسال والمشتقات

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

الكيماوية النفطية وناقلات النفط (ولنتذكر الناقلة كاظمة فقط) ، فأين هي تلك المشاريع الآن .. لقد دفنت كما دفن الكثير من التطلعات والامال. وكما وعلى هذا المنوال اصبح الكثير من الاستثمارات الخارجية هباء في الرياح عندما تشتري السلعة وتباع بأقل من ثمن ابتياعها .

(ملاحظة : لقد كانت البلاد سباقة ورائدة في اعمال تقطير المياه وكان ليس من الممكن فقط بل ومن السهولة ايضا أن تحوز على موقع عالمي في هذه الصناعة لما توفر لدى هذه البلاد من خبرات ومهارات ... ولكن وآسفاه) .

ولننس تنويع مصادر الدخل لان كل الدلائل تدل على غياب الارادة من ناحية أو أننا لسنا كفؤاً لها من ناحية اخرى . ولكن هذه "المعارضة الحقيقية الصامتة" تبين لها مدى اهدار الثروات اضافة لما هناك من اختلاسات وسرقات كما هو وارد دائما في بيئة الفساد . وادركت هذه "المعارضة الصامتة" كذلك ان مآل أولادها ومستقبل أحفادها قد لا يكون الا "خدم" في احدى البلاد الصاعدة كالصين أو الهند او البرازيل.

ولكن وحتى لا نكون متحاملين فلنفصل بين الحق والحقيقة : إن هذه الثروة التي بين أيادينا لم نصنعها نحن بل وجدناها هبة من الخالق عزوجل، وبالاحرى أدلنا عليها غيرنا ولم نكن حتى لنتفقدها، حيث كانت مخزنة في أرض الله سبحانه لملايين من السنين . وشتان بين أن تصنع أو تنتج شيئا أو أن يقدم لك شيئا على طبق من ذهب.

ولهذا فإنه ليس من باب الحكمة فقط بل ومن متطلبات ليس "الامن الوطني" فقط بل ومستقبل وجود البلاد القيام باعادة النظر في سياسة (شفط النفط) بهذه الهبالة وكأننا في حلبة سباق أو طامحين الى جائزة عالمية . ناسين أو متناسين اننا فعلا في سباق ولكن في سباق مع نضوب هذه الثروة الوحيدة وعدم اعتبارها كنزا أنعم الله به على هذه البلاد الفقيرة والخاوية من أية ثروات طبيعة أخرى إلا ما ندر – أو ان يعيد التاريخ نفسه وهذا قد فات أوانه ولن يحصل أبدا .

ويجب في هذا المنوال أن لا يكون لدينا أدنى شك في أن الغرب لن يهدأ له بال حتى يضعنا على الحديدة ويفلسنا بأقرب فرصة ليراكم على ما هو متراكم من مخزون نفطي وأخر (مخشوش) تحت اراضيه وبحاره وحتى تحت غير اراضيه وتحت غير بحاره، إضافة لما لديه من بدائل اخرى للطاقة . ولكن وجدونا "طوفة هبيطة" (ومكصه) ما بعدها من مكصة وذلك حتى نتحول الى مجموعة من المتسولين على باب الله وبأي ثمن سوف يكون ذلك.

(أنظر مقالنا في "القبس" بتاريخ 1979/2/19 بعنوان "القانون الدولي والفوضى الدولية").

كما يجب علينا العلم بأن مادة النفط ليست فقط مادة للطاقة ، فبالاضافة الى مشتقاتها الكثيرة والمتنوعة والتي لا تحصى ، فإنها مادة توفر بعض مشتقاتها البروتينات الغذائية والادوية وغيرها فيما هو في حكم المستقبل إضافة إلى خامات تحويلية أخرى . ولقد ناقشنا مع بعض الأخوة المسئولين في المجلس الاعلى للبترول ومع بعض المسؤولين في الشركات المختصة وطرحنا الكثير من الرؤى من التي تستاهل التفكير والدراسة إلا أنه اتضح أنه إما أن "عمك اصمخ" او ما في اليد حيلة لديهم في مثل هذا الشأن .

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

ولذا فإنه يصبح من الضروري اليوم قبل الغد أن لا يتم استخراج النفط الا بالمقادير التي من الممكن حسن ادارتها وصرف مردودها في البناء والتطوير وفقاً للحاجة والإمكانات ، والحفاظ على ما تبقى تحت الارض على الاقل ليترك شيئا للاجيال القادمة أبناء واحفاد هذا البلد ممن قد يكونون ذوي حكمه افضل واحسن ادارة واستغلال لموارد وثروات البلاد وانصح عملا .. لا لشيء إلا لان البلاد بلادهم ايضا وليست مجرد بلاد الاباء والاجداد أولئك ممن لم يحمدوا نعم الله عليهم فضيعوا خيراتها هباء ... ولكن الله لا يحب المسرفين .

يتبع 10/6 ...

***

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

الأغلبية الصامتة
10/6: الفساد وما أدراك
حمد محمد المرعي
(ماجستير علاقات دولية – 1972)
ديسمبر 2012

ومن جهة أخرى فإن ما يندرج تحت عنوان "محاربة الفساد وإدعاء الاصلاح" يجب أن لا يكون احتكارا على فئة من دون أخرى .. فالجميع معنى بهذا الامر من غير المفسدين .. ولعل من يمعن النظر في البعض لنجدهم من الاكثر شبهة وقد يكون ذلك بتسهيلات أو تشجيع أو إغراء الحكومة في هذا الامر – ولا مجال للتفصيل في هذا السياق . فبأسباب التعقيدات البيروقراطية الحكومية للمعاملات من جهة ، وبأسباب الاصوات الانتخابية من جهة أخرى ، تجذرت (الواسطة) .. وبأسباب الحرمنة في وضح النهار والتكالب المفاجيء للغنى الفاحش انتشرت الرشوة لتنخر كالسرطان . وبأسباب رفض أو إهمال أو عدم تطبيق نظام *"من أين لك هذا"* فمن الممكن استغلال (مجلس الامة) وغيره من مراكز النفوذ كمطية لجلب الثروات ... وعليه تورمت الجيوب وعندها خويت النفوس والعقول . ولعل في بيانات الحكومة المتطاردة بشأن "محاربة الفساد" لاعتراف صريح بهذا الامر مع أن هذا الامر قد ضرب بجذوره في كل مناحي الحياة .

(أنظر مقالنا في "القبس" بتاريخ 1979/6/1 بعنوان "الواسطة مرض لم نكتشف علاجه").

وأعتقد أنه يحق لنا أن نسأل، لا بل أنه من اللازم أن يسأل بعض رموز المعارضة أنفسهم ماهي إنجازاتهم الحقيقية على أرض الواقع وما الذي قدموه لهذا البلد طوال تاريخ حياتهم قبل ظهورهم على كراسي نواب الأمة وأثناء ظهورهم على تلك الكراسي. وما هو عطاؤهم لهذا البلد .. وبالتأكيد لايمكن القول بأنه يساوي ناهيك عن أنه أكثر مما أخذوه منها. وفقط ليتذكروا وليس في هذا شماتة أن هناك أناس يعملون خلف الكواليس ليوفروا لهم الحياة الطيبة والكريمة. ولقد صدق تعالى في قوله "أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم").

وليقولوا لنا بل ليسائلوا أنفسهم في أي بلد يجدون في كل منطقة سكنية هناك الجمعية التعاونية المساهمة من أبناء المنطقة ومخفر الشرطة الحارس على أمنهم ومستوصف لم ينشأ إلا لرعاية صحتهم ومكاتب خدمات مواطنين وبنوك ومطاعم وتعمل بثلاث دوامات أي 18 ساعة في اليوم. لم يبق إلا أن تنشئ الحكومة لهم في كل بيت مثل هذه الخدمات والمرافق – أهذا ماهم بصدده. بل وعندما يتساءلون عن إهدار المال العام لانجدهم عندما تمد الحكومة اليد في بعض العطاءات أو الالترامات المستحقة وغير المستحقة في بعض المناسبات إلا ويزعقون ويصهلون "ألا من مزيد"!

ولكن عندما تتبصر قليلاً فلا نكتشف إلا أنها "الأغلبية الصامتة" التي تجتهد وتثابر وأنها هي التي تنجز على الأرض وتتبرع وتقدم فهي هي "المعطاءة" .. ولافضل في هذا. أما تلك الرموز ومن

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

سار في اتجاهاتهم الجبرية فليبينوا كشوف حسابهم إن كانوا صادقين. فالمواطن مطالب بأن يقدم لموطنه وليس العكس فقط، ولقد قال هذا حكماء قبل الرئيس "كندي" بمئات السنين.

نعم يقر الجميع بأن هناك هدر للمال العام .. ولكن هذه طبيعة المجتمع الريعي وظروف نمو البلاد ودرجات مواطنة ساكنيها. زد على ذلك أن الثروة جاءت مفاجأة لمجتمع بدائي إلى درجة ما ولبلد حديث لم تتوفر له نظم حضارية أو مؤسساتية متقدمة. ومع ذلك فقد طفر طفرة حميدة .. أما من يتغنون بالدول المحيطة فليعيدوا قراءتهم لأوضاعها في البنى التحتية والمشارب الفكرية والخدمات النظامية.

وما ذكر هنا هو على سبيل المثال وليس الحصر .. فالاحوال متشابكة كما هي الامور متداخلة ومثال (حك ظهري واحك ظهرك) طغى بشكل فاضح على (ما حك ظهرك مثل ظفرك) . ولقد سبق ان تناولنا هذا الموضوع على نفس صفحات هذه الجريدة الغراء وكذلك تناولها غيرنا أيضا . وفقط لنتبصر ونتبين ما جاء في صادق قوله سبحانه تعالى بما معناه *قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ* " ... فكفانا مزايدات فارغة .

وللعلم فقط، فإن تقارير "منظمة الشفافية العالمية" لهذا العام 2012 أوردت موقع هذه البلاد في مقياس الفساد تحت درجة الـ 50 – فمبروك عليها حيث أن الصومال وأفغانستان أقل منها درجة. ولكن للعلم فقط فإن الدرجات تحت درجة 50 يعني فساد فاضح ومافوقه إلى درجة 100 القصوى (أي صفر فساد) تتباين درجات الفساد تبعاً للأحوال. وقد حصلت على 90 وأكثر (أي الأقل فساداً في العالم) في هذا العام كل من الدنمارك وفنلندا ونيوزيلندا. أما بلاد اليورو فالشفافية في تراجع بما معناه زيادة في الفساد. وخلاصة التقرير أنه في هذا العام فإن ثلثي بلاد العالم (مجموعها 176) كانت مقاربة أو تحت درجة الخمسين (أي فساد منتشر)، فلماذا نكون استثناءاً. ألم يتأكد للجميع أن بعضهم يرتكب جرائم بيع الأطعمة الفاسدة وبالجملة ولايُذكر اسمهم أو مؤسساتهم إن لم تكن من باب العقوبة فعلى الأقل من باب الوقاية حتى لايتعامل الأبرياء معهم. ولكن حذار إن دعم أحدهم حتى لو رصيف لكالت الإعلام بالتشهير به ونشرت الصور بطول صفحات الجرائد وعرضها.

[للمعلومات: بلغ حجم الفساد العالمي 4 ترليون (4,000,000,000,000) دولار أما نصيب العالم العربي 400 مليار دولار إضافة إلى 300 مليار مهربة للخارج و 25 مليار غسيل أموال – وهذه أرقام فساد عملاقة عندما تعرف أن هناك 100 مليون عربي تحت خط الفقر وتشكل نسبة البطالة 30% من مجموع السكان في هذا العالم العربي] .

<u>... يتبع 10/7</u>

***

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

الأغلبية الصامتة
10/7: فساد واستبداد؟

حمد محمد المرعي
(ماجستير علاقات دولية – 1972)

ديسمبر 2012

ولكن تبقى الحقيقة الناصعة واضحة وضح سطوع الشمس وهي أن هذا البلد منعدم الاستبداد والقمع. ونكرر أن في هذا البلد لم يكن هناك استبداد ولن يكون .. فالسلطة والمواطنين متحابين ملتحمين ولا مجال لأن يكون أي تصادم في بيئة مثل هذه وفي نظام اجتماعي مثل هذا، ماعدا من بعض الفئات التي يختلف معيارها أو بعضا من من تلك الدخيلة التي لامراد لها إلا التطفل على خيرات هذا البلد وماعداه لايهم. وأيضاً تبقى الحقيقة الناصعة وهي أن هذا البلد منعم بالأمان المتناهي والحريات فلا تكميم يذكر وقطعاً لازوار الفجر ولا تجسس ولا تلصص – بل بالعكس تسيب مابعده من تسيب وغض الطرف في أحيان كثيرة وفي غير مكانه حتى عن من يحاول الإساءة لهذا البلد أو استقرارها. وحتى لو قورنت بأرقى البلاد الغربية التي تحكمها في أغلب الأحوال المؤسسات البوليسية وكاميرات المراقبة ومراقبة الاتصالات ليل نهار، إضافة إلى ازدواجية المعايير وعصابات الضغط واللوبيات التي تنهش في مصائر المواطنين. ولمن يختلف معنا من تلك النخبة المحلية الزائغة أبصارها من حضارة الغرب (وكأنهم ماشافوا خير) حول هذا الأمر فليعيدوا البحث في مثل هكذا أمور .. ولدينا اليقين بأنها لاتعرف إلا القليل وتجهل الكثير.

ولكن ولنكن صادقين مع أنفسنا عند البحث في هكذا أمور. هل القيادة السياسية أو هل الحكومة هي مصدر هذا الخلل أو التردي . ولنسأل هذه الأسئلة حتى نكون منصفين ودقيقين في الحكم : ألم يكن المواطنين هم من يتقلدون الوظائف والمراكز والمسؤوليات وأن كل الوزراء كما درج البعض على تسميتهم "هم من عيالنا" – بل حتى أننا لانعتقد أنه ظل أحد من أبناء هذا البلد لم يتوزر. أم أن الحكومة جاءت ببشر آخرين. أولم تفتح الأبواب للمواطنين في التوظيف والتدريب والتطوير، أو أن الحكومة شحت في الصرف أو ضيقت في عدم إغداقها في الميزانيات وعدم محاولتها توفير كل متطلبات ولوازم الأعمال ... لا مجال للتفصيل هنا ولكن خلاصة القول أنه هل من المفروض أن تكون الحكومة في كل مكان في وقت واحد . وهل من الصواب رمي الكرة في ملعب الحكومة كل ماطمرت الكرة في اتجاه مغاير. وهل دائماً أن العيب في غيرنا بس مو فينا. هذه خواطر موجزة نسطرها هنا لأن الموضوع برمته ليس مجرد إلقاء اللوم على طرف من دون آخر حيث المسؤوليات بطبيعتها مشتركة.

(أنظر مقالنا في "القبس" بتاريخ 1979/2/11 بعنوان "من هي الحكومة")

ومن ناحية أخرى، ألم يشارك مجلس الأمة وبعض نوابه في شربكة الأعمال وحتى إبطائها بل وتشتيتها وذلك بتعطيل بعض المشاريع والخطط من دون أي مرونه سياسية أو عملية وانصرفوا

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

إلى هوامش ومهاترات وتغييب نصاب وهلم جراً. أو كما هو واضح ومعروف بتدخلهم في أعمال الحكومة التنفيذية ومضايقة الوزراء والمسؤولين بطرقهم للأبواب لأمور لاتنحصر إلا بالمحسوبيات مثل التعيينات أو الترقيات أو لمصالح شخصية أو خاصة بحتة لاتمت لا من بعيد ولا من قريب إلى المصلحة العامة .. إلا ماندر. ولكن نعود ونقول أن مثل هذا موضوع يحتاج إلى بحث أو نقاش مستفيض حتى توضع النقاط فوق حروفها الصحيحة.

ولهذا في هذا المضمار فكلنا امل ان يصدر "مرسوم أميري" آخر أو أن يبادر "مجلس الأمة" بحيث لايقبل ترشح اي كان مالم:

1) يكون عارفا لتاريخ البلاد وعلى دراية بأمورها وسياستها وعلى درجة من الثقافة العلمية (وذلك حتى يبعد الغشيم او المتخبط او المدزوز) – والا يكتفي بمعرفة كتابة الاسم فقط كما هو جاري .. فهذا عهد يجب ان يكون قد ولى أو آن أوانه ليسقط في التاريخ.
2) ان يكون قد قدم إنجازا يذكر وذا قيمة لهذا البلد ، وان يكون هذا الإنجاز موثق في سيرة وتاريخ المرشح ، وذلك للتحقق من إخلاص وولاء المرشح لوطنه وأنه جاء ليعطي لا ليأخذ ويجني.
3) ان يقبل المرشح بأن يترشح باسم اسرته او اسم عائلته (فكل مواطن له اسرة وعائلة) وليس باسم قبيلته او عشيرته وذلك تلافيا للزخم القبلي الذي قد يؤسس لما يشبه الطائفية، وايضا تجنبا لئلا يصبح الترشيح للقبيلة او اسمها وليس لشخص المرشح. حيث ان اسم القبيلة أو العشيرة فيه تضليل لأن هناك العشرات ان لم تكن المئات او الآلاف من الأشخاص ممن يحملون نفس الاسم. اليس الاسم الرباعي هو المألوف والمعمول به ، أليس هذا من منطق الأمور ومنطوقها؟ فلماذا حشر اسم القبيلة او العشيرة – هل هناك من قصد في هذا .. نحن لانعلم. وهناك وكما سمعنا محاولات اوتطبيقات في بعض البلدان المجاورة وفي افريقيا بألا يظهر الاسم القبلي او العشائري للمرشح ويكتفي باسم الاسرة أو العائلة حيث هو الاسم الرسمي المتعارف عليه .. والله أعلم.

وذلك لأنه :

<u>أولا</u>: ان الضوابط معمول بها (مثل حسن السيرة والسوابق الاخلاقية والجنائية .. الخ) . فما المانع من إضافة ضوابط اخرى قد تكون لها نفس الاهمية اذا لم تكن أهم. فليس هناك قانون محلي أو دولي يمنع هذا – بل ويجب أن لاتخشى احد عندما تكون مصلحة البلاد هي القصد. واذا ماتطلب الأمر تعديل دستوري " فليكن هذا. فالدستور ليس قرآنا.

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

ثانيا: ان من اللازم ان تقوم الكويت بـــ " تفصيل نظام انتخابات يلبي متطلبات البلد من التزامات وحقوق ويغلق الثغرات ويجنب السلبيات ويأتي بالايجابيات والمحاولة لإصلاح أخطاء وتخبطات الماضي لتسير الأمور في هذه الأوقات الحرجة على الطريق القويم المستديم. وليس في هذاعيب ولا ضير فيه . والا فما فائدة تجارب الماضي ...

وبالإضافة، ألا يلاحظ ذلك الكم من الدعاوي والقضايا المتراكمة لدى القضاء في السنوات الأخيرة، حين نتذكر أن المحاكم قبل ذلك تتوسل إلى "زبائن" وأن أغلب المحامين كانوا شبه عاطلين عن العمل، وما كان ذلك إلا بأسباب ما أدخله أو أفتاه نواب مجلس الأمة في دهاليز القضاء. يضاف إلى ذلك ما أصبح تقليداً مكرراً من تثبيت حصانات إلى رفع حصانات نيابيه وهلمّ جراً. وأصبح بهذا جل وقت "مجلس الأمة" مكرساً لمشاكل أعضاء مجلس الأمة مع الحكومة وغيرها وبهذا أصبحت أمور البلاد في مهب الريح.

... يتبع 10/8

***

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

الأغلبية الصامتة
10/8: مقاطعة وتقاطعات

حمد محمد المرعي
(ماجستير علاقات دولية – 1972)

ديسمبر 2012

لم تر البلاد من قبل مثل تلك الحملة الشرسة الهوجاء التي استخدمت فيها جل المظاهر الغير تقليدية والغير حضارية في الكثير من أساليبها التي أقامت فيها حفنة مما يتسّموا بـــ "المعارضة" على أثر حل مجلس 2012 في أوائل العام 2012 لنواحي إجرائية قانونية يعاد بها مجلس 2009، وردة الفعل الشرسة والهوجاء التي علا الصراخ بها على أثر ماصدر من حكمة صاحب السمو أمير البلاد لمرسوم لتعديل قانون الانتخاب.

وما الطريقة التي زاولوا بها هؤلاء حملتهم إلا دليل على أنه ليس شرعية أحكام المحاكم الصادرة بهذا الشأن ولا المرسوم الأميري هم ماهم قاصدون. فهم يقرون بنزاهة القضاء وليلاً نهاراً (إلا إذا كان بالنيات ماهو خلاف هذا). وهل نتذكر " اتفاقية مونتريال لاستقلال القضاء" ! والمرسوم الأميري خاضع أيضاً لإقراره أو إبطاله من أول مجلس أمة بهذه الانتخابات الأخيرة. إذاً ماهو المخفي من وفي أمر هذا الاعتراض أو الاعتراضات.

(أنظر مقالنا في جريدة "الطليعة" بتاريخ 1989/5/12 بعنوان "محاكمة مجلس").

لقد كثرت التحليلات والتخمينات والتنظير والافتراضات والسيناريوهات المقلوبة منها والمعكوسة .. مع أن الاستنتاج الوحيد والواضح والذي لايمكن أن يكون له بديل لايمكن كذلك أن يتعدى عن بعض النوازع الفطرية لدى البعض والتي تنحصر في الحب الهائج للتمركز والنفوذ أي الاستئثار ومن ثم الدكتاتورية و/أو "إقصاء الغير". فتلك التي تسمت بـــ "المعارضة" حصلت في غفلة من الزمن وبضربة حظ على فرصة لايمكن تكرارها حيث كانت البلاد ومعها الانتخابات في حالة شبه تخبط وكذلك الناخبين لتعدد مجالس الأمة وكذلك الحكومات في مدة لم تتعد الـــ 4 سنوات.

حصل في تلك الانتخابات مالم يحصل من قبل: حينذاك أكثر من ثلثين كراسي ذلك لمجلس تربع عليه هؤلاء (تحالفات / ائتلافات / إلخ). وتلك كانت فرصة، وتلك كانت غنيمة يعض عليها بالنواجذ ولايمكن، ولا نلومهم على هذا، التخلي عنها أو هدرها لأن الزمن لايعيد نفسه من ناحية، ومن ناحية أخرى أن الظروف قد لاتبق على حالها.

إلا أنه قد سقط من حسابات البعض أن هناك متغيرات وأن هناك إعادة تقييم لمن وصل إلى مجلس 2012 المنحل إجرائياً من المحكمة وحيث كان الأداء من بدايته لايبشر بالخير، يضاف إلى ذلك أن التوليفة "الإيدلوجية" لتلك الفئة المعارضة وكذلك تركيبتها العضوية نسبة إلى قواعدها الانتخابية الشعبية "ماترهم" أو ماتركب.

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

وإذا ما اتخذ في الحسبان كل هذا بطل العجب .. وهكذا جاءت نتيجة الانتخابات (الصوت الواحد) رغماً عن ماهناك من مقاطعة وتهديدات جاهرة إلخ إلخ.

فلقد تبين من أرقام نسبة المشاركة في الانتخابات والتي تعدت الـ 40% أن ما تسموا "بالمقاطعة" أو المقاطعين قد خسروا الرهان. أما ماجاء من كلام وأرقام وتفاصيل وحتى قبل الانتخاب وقبل أن يتبين الخيط الأسود من الخيط الأبيض فهو كلام مردود عليه جملة وتفصيلا. أما التبجح والادعاء بأن نسبة الانتخاب في المرات السابقة 100% فهذا الرقم ماهو إلا وهم في الخيال، حيث أن النسبة تقاس ليس بأعلى نسبة في الانتخابات السابقة والتي لم تتجاوز 65%، بل بمعدل أعلى وأدنى نسبة لمثلاً العشر انتخابات السابقة أو ماتوفر من إحصائيات – وهناك أساليب وطرق متنوعة لقياس النسب. وحيث كانت أعلى نسبة في الانتخابات السابقة (2012) لم تتعد 60% إلا بقليل، وأن هناك أفراد لم يتسن لهم الانتخاب لأسباب أو ظروف أو طبائع لاتمت لصراخ "المقاطعة" وقطيعتهم لامن بعيد ولا من قريب.

ولنكن في الجانب الآمن من أن نسبة "المقاطعة" لم تتعد 15% ولا لزوم للدخول في التفاصيل. ولذا فإنه لاعتراف صريح وواضح بـ "*خسارة المقاطعة*" وإلا لما شاهدنا ماحصل في ليالي الأيام التالية ليوم الانتخاب من أشياء غريبة ومخيفة وناقصة عقل بل وصبيانيه من صبية وأحداث صغارممن قد يكونوا ممن غرر بهم أو مستأجرين أو مأمورين .. وسيان الأمر. فياترى.. أين عرابوهم أو قادتهم.. الاحتمال وارد أنهم قد يكونون على سرائرهم الوثيرة يشخرون – ويالها من مهازل. وإن دل ذلك على شيء فإنه قد لايدل لا على أن كل تباجيح المعارضة ماهي إلا "لغرض في نفس يعقوب". ولكن كل العتب وكل اللوم لايقع إلا على تلك "الأغلبية الصامتة" (أو قوم مكاري لعدم استلامهم "ساحة الإرادة" والقيام بوقفة عفوية مخلصة تؤيد فيها القيادة السياسة بوعودها بتعديل ماهناك م اعوجاج وتقويم ماهناك من خلل ووعدها الهام جداً: بتطبيقها القانون على الكبير قبل الصغير).

وكلمة اخيرة هنا موجهة للمقاطعين أو المنقطعين عن الانتخابات (مع أن الأمر سيان عند المخلصين تأثرا بالقول "روح بعيد وارجع سالم") . فماهي مشكلتهم في موضوع "الصوت الواحد". فهو نظام متبع في المبايعة والانتخاب وغيرها منذ الأزل ولازال متبعا في كل الديمقراطيات العريقة سواء التصويت للأحزاب أو للقوائم أو الأفراد والأساليب في هذا المضمار عديدة ومتنوعة وكلها صحيحة . وأين حجتهم في هذا إن كان مجلس الأمة كما جاء في حكم المحاكم هو المشرع الوحيد وفي قوله الفصل إن كان مرسوم صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله جاء صحيحا من الناحية الدستورية أو القانونية .. فاين الملاذ . هل الملاذ في إعلاء الصراخ والتسكع في الدواوين والشوارع ووضع هذه البلاد الطيبة على كف عفاريتهم.. بدلاً من تفعيل العقل والحكمة. ألا تعتبر المقاطعة أسلوب تخريبي للمناخ الديمقراطي الذي ننشده والذين هم كذلك يدعون. بل " والى اي منقلب هم منقلبون". إن كل مايدل عليه تفكير البعض أنه إما أن تفكيرهم منغلقا بالفطرة أو مغلقا بالاختيار أو مغلقين له لمآرب

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

أخرى. إلا إذا كانت تلك المعارضة تحاول أن تأتي بمقولة "اللورد أكنتون البريطاني" إلى حاضرنا هذا حين قال "كل العظماء تقريباً رجال رديؤون". وذلك لما يتملكهم من غريزة الأنانية وحب القيادة لمجرد القيادة واتباع الترغيب والترهيب في أطروحاتهم وعدم اعترافهم بالخطأ والتلذذ بالعفو عن خصومهم واعتباره كمكافأة من باب المرونة .. ! (أكنتون يعتبر صاحب الـ 60,000 كتاب ومخطوطة من جامعة كيمبردج في أواخر القرن التاسع عشر).

فاللهم اعط هذا البلد واهلها الأمان وقها من أشرار ماأكرمتهم. فهذه البلاد إن لم تحبوها فاتركوها . Love it or Leave it

وليحمد الجميع الله على مارزقنا به من عقد دستوري "متوبك"* كان ولازال في الطليعة وضعه رجال من أخيار أهل الديرة رحمهم الله وطيب ثراهم، واتفق عليه الشعب بإجماعه وللتو احتفل هذا الشعب بعيد دستورهم الخمسين.

ولكن، هناك كلمة لابد منها .. أن الدستور، أي دستور، ليس كتاباً منزلاً ولا حتى مقدساً. بل خاضع للتطوير وفقاً للمتطلبات والمتغيرات. فالكل يعلم أن "الماء الراكد يأكله العفن" وكذلك أي دستور أو قانون إن لم يواكب التطورات والمتغيرات ويظل ساكناً فسوف يأتيه يوم قد يصبح فيه عنصر معيق أو غير صالح لخدمة ما تتطلبه البلاد (خذ مثلاً عدد الوزراء المحدد في الدستور ومتطلبات نظام مؤسسات البلاد وغيره وغيره).

(أنظر مقالنا في "القبس" بتاريخ 1980/12/18 بعنوان "4 اعتبارات أمام لجنة الدستور").

... يتبع 9 /10

---

*ولننظر إلى أكبر دولة عربية (مصر) والأعرق في السياسة ونتبين مايجري فيها من المصادمات والإشكالات المتتابعة ولنقارن "دستور الكويت" الذي وضع بكل سلاسة من "أهل الديرة" عاصروا البلاد بحلوها ومرها وفي فقرها وغناها وعبر انتخابات شعبية (المجلس التأسيسي) نزيهة وشفافة وفي مدة يسيرة.

***

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

10/9: الدولة • المواطنة • القبيلة
(في مجتمعات العالم)

حمد محمد المرعي

(ماجستير الكيمياء الحيوية والعلوم البيولوجية – 1971)

(ماجستير علاقات دولية – 1972)

ديسمبر 2012

حمد محمد المرعي

هذا المثلث باختصار له أهمية بالغة في البناء الاجتماعي والوطني ، ويغيب عن الكثير البحث في عناصره والغوص في طريقة تركيباته واقتفاء الخيوط الرابطة والخالقة للتوازن في مسائل العلاقات والتعايش وما إليه. ولقد قضى الكثير من الفلاسفة وعلماء الاجتماع وغيرهم من التخصصات في التفكير والبحث المنهجي في مناقبه والمحاولة في إجلاء أو اكتشاف العوامل المؤثرة وتلك المتأثرة في مايحكم بين أضلاع المثلث الثلاثة المشار إليه. بل وظهرت المدارس الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بناء على التصور العام وإحداث نماذج لنظم وظيفية وأخرى اجتماعية وغيرها وبمواصفات متنوعة. فظهر لدينا الانسان المجتمعي والانسان الانفرادي والانسان الرحال أو المترحل. كما ظهرت نظم أو "ايدولوجيات" تختلف في وظائفها وعناصرها مثل " الاشتراكية" و "الرأسمالية " و " الشيوعية" وغيرها . وماذكر هنا هو موجز الايجاز وفقط لإعطاء فكرة عن مدى توسع مثل هذا المجال وتعقيداته في مراحله التاريخية المختلفة وفي بيئاته البشرية المختلفة.

وكمدخل هنا فلنا أن نذكر ومن باب التبسيط أن الانسان القديم (لنقول "الإنسان الأول") نشأ كنوع " مناطقي " Terretorial – أي احتكار او الالتصاق بالمكان الذي نشأ فيه. ومن خلال تطوره واكتشافه للزراعة قبل 10000 سنة بدأ في التمدن البدائي فتوسعت رقعة حركته ومن خلالها توسعت أيضا علاقاته مع الغير وتأسست نظم ومبادئ تحكم هذه العلاقات التي بدأت تجارية كتبادل المحاصيل والسلع (المقايضة)، ومن ثم الاندماج الاجتماعي مع الغير Social وماتبعها من مصاهرة وتأسيس شبه نظم أو حكومات ... الخ. وعن طريق مثل هذه التجمعات بدأت نواة " القبائل" بعناصرها وفروعها ... وعلينا الانتباه هنا أنه ليس شرطا أن مراحل التطور هذه قد اتبعت خطوطا مستقيمة أفقية أو عمودية أو ماشابهه، كما أن نشوء التجمعات البشرية ليس شرطا أن يؤدي لنظم قبلية فهذه تكون معتمدة على نوع البيئات المناطقية ودرجة التحضر أو المراحل التاريخية أو الحضارية والتراث الانساني والموروثات التاريخية وغيرها وغيرها . فتجد مناطق تتأسس فيها نظم قبلية وتزداد وتتوسع في حين لاتجدها في مناطق أخرى من العالم بل قد تكون منعدمة.

وعلى مر العصور والأزمان ومن خلال التطور التاريخي الانثروبولوجي Anthropologic وارتقاء النظم والتشكيلات الاجتماعية والسياسية وكذلك ارتقاء الانسان وتكيفه مع بيئته وتكوينه لروابط مثل

اللغة والثقافة والتاريخ ظهر فيما يسمى " الدولة المدنية City State " وحتى ان بعض المدن اصبحت ممالك .. الى آخره.

المهم هنا في هذا الجزء هو إضفاء بعض الشيء حول علاقة الفرد بـــ " القبيلة أوالعشيرة" في هذا العالم وعلاقة القبيلة بالدولة وعلاقة المواطنة بالقبيلة والعكس في كليهما بدون الدخول في التفاصيل.

فالمتعارف عليه أن هناك مناطق كثيرة تزخر بنظام القبائل أو العشائر، وبالطبع من بين أو مثل مناطق أخرى. ولكن عند البحث في نظام تكوين وتسمية القبيلة تظهر لنا إشكالية كبرى لايمكن التغاضي عنها. فمع العلم أن كل أفراد المجتمع (أو المنطقة القبلية) لهم جذور في تلك القبيلة أو الأخرى. وكذلك مع العلم أن فروع القبائل وفخوذها تتشابك وتتداخل فيما بينها في أو بين مرحلة أو أخرى. إلا أنه أيضاً فهل يمكن إثبات بوجه صحيح ودليل قاطع أن هذا الفرد ينتمي إلى تلك القبيلة أو تلك الأخرى ؟ بل هل يمكننا الإقرار بأن القبيلة تكون "وحدة" متجانسة وأن "النظام القبلي" هو تكوين أو نظام صحيح عضوياً ولا نقول اجتماعيا – مجرد تساؤل. فهل هذا الفرد المدعي جاء مثلاً من قبيلة الـــ Neanderthal أو الـــ Australis أو الـــ Africanus وهل يمكننا أن نعرف.

إن علم تتبع الجذور والأنساب الصحيح والدقيق Geneology لايمكنه إثبات نسب فرد لقبيلة من دون أو من بين أخرى لأسباب عديدة أبسطها أن الفرد يولد من أب وأم ممن قد تختلف جذورهما أو جذور جذورهما (أي أن أيا منهما قد تكون جذوره أو جذورها من قبيليتين مختلفتين) كما أنه لايوجد سلطان أو سيطرة للأب على الأم في النسب ولا العكس (ولا نقصد الولاية) .. لم يذكر هذا لا في الكتب السماوية ولا في الأديان الأخرى ولا في أي علم من العلوم الوراثية أو البيولوجية. ومن جاء بغير هذا فكله "خرطي بـــ خرطي" وغير صحيح.

ونفس هذا القول ينطبق على ما يسمّى بـــ "شجرة أو مشجرة العائلة". حيث أن محتويات فروعها تخلو من الأم أو الزوجة أو الأخت أو الخالة أو العمة! هل السبب أن المرأة هي شخص ثانوي لايجب أن يحسب لها حساب أو لكونها حسب بعض الموروثات أنها "عورة" لايجب أن تذكر .. أو أنها تحط من كرامة أو قيمة أو أهمية تلك الشجرة أو المشجرة. ولكن كيف لنا أن نفسر نمو كل تلك الأغصان والفروع من الأبناء والأحفاد. بل كيف لنا أن نعطي الاعتبار المطلوب، وهنا الطامة الكبرى، لـــ صادق ما قاله تعالى "وقد خلقناكم من ذكر و أنثى"، وأيضاً "وأزواجاً تسكنون إليها" وكذلك "وآباء وأمهات" .. وكيف لنا أن نلغي أو نهرب أو نشيح بوجوهنا من هذه الحقيقة وهذا العلم القرآني الصادق الكريم من قادر عليم.

ومن جهة أخرى، كيف يحق لنا أن نلغي من التاريخ ماقام به كل من كريغ وواتسون Craig & Watson في اكتشافهم لـــ "البصمة الزرقاء" " The Blue Print " أو "المزدوج اللولبي

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

"The Double Helix" أي الحمض النووي D.N.A في جامعة كيمبردج عام 1954 والذي فتح آفاق علم الحياة والوراثة وأوصلنا إلى "الخريطة الجينية The Genome" ومعرفة كيف خلقنا.

وإذا كان ذلك غير كذلك فلماذا لا تكون مرجعية تسمية القبيلة أو العشيرة إلى نبينا "إسماعيل" أو أبونا "آدم" وكفى الله المؤمنين شر الجدال.

إذاً كل ما نستطيع أن نفهمه هنا حول القبائل أو العشائر (وإلى حد ما العوائل) هو أن الانتساب للاسم هو من باب التعريف أو التفاخر والوجاهة في أغلب الأحيان وإظهار و/أو تمييز تلك القبيلة أو العشيرة عن الأخرى سواء بالثروة أو العدد أو النفوذ أو السيطرة أو الإنجاز أو التاريخ ... إلخ. ولذا نجد قبائل ترقى وأخرى تأفل أو تظل مغمورة . وهذه نظرة جداً موجزة حول هذا الأمر.

ولكننا نستطيع أن نتفق هنا من باب التبسيط أن التركيبة الهيكلية للقبيلة واسمها هو ناتج عن تلك التجمعات الصغيرة التي بدأت تنمو ومن الطبيعي ينتج عن هذا النمو تسلسل أجداد أوائل وأجداد وآباء وأبناء وأحفاد وهلم جراً. ومن الطبيعي أنها احتفظت بمكون اجتماعي وسياسي في محيطها. ولكن لايمكن اعتبارها تركيبة عضوية من النواحي البيولوجية أو الأثنية العرقية الوراثية حيث أن تسلسل التركيبة للقبيلة أو مشجرة القبيلة كما أسلفنا "أباً عن جد" استثنت الزوجات/الأمهات واللاتي قد يكن من جذور قبيلة أخرى أو جذور إثنية مغايرة . ولذا فمثل هذه التركيبة المتسلسلة زمنياً Chronologically عمودياً وأفقياً لاتزال تختلط فيها عناصر من خارج تلك المتسلسلة وهو أمر طبيعي كالمصاهرة من خارج المتسلسلة أو الهجرات .. وما شابهه . وهذا الموضوع يتطلب بعض الاستفاضة.

أما الأمر المهم في العلاقة المجتمعية فهو أن القبيلة قد تحمل في طياتها عنصر "العصبية" والمتطرفة والحادة في كثير من الأحيان بأسباب طابع "الانتماء" وكذلك بأسباب النواحي الوظيفية. أما الانتماء فبالطبع يحكمه عوامل القرابة والمصلحة وكذلك النواحي الوظيفية ومنها "التكافل"ومنها أيضاً اختراق المجتمع كمجموعة أو كتلة للوصول إلى غايات بأقرب الوسائل . أما العصبية والتعصب فهذا أمر آخر ، ولكن من أبرز مواصفاتها وصفاتها هو "الاحتماء" بالقبيلة أو العشيرة ومنها أيضاً الدفاع عن القبيلة أو العشيرة في كل ما يمسّها . ولعل الكثير منا على علم بالقول القديم الجديد "أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب .. ظالماً أو مظلوماً" .. أو ما تسمى "الفزعة".

المهم عندنا في هذا الجزء هو إضفاء بعض الشيء حول علاقة الفرد بـــ "القبيلة" وعلاقة القبيلة بالدولة وعلاقة المواطنة بالقبيلة والعكس في كليهما بدون الدخول في التفاصيل.

... يتبع 10/10

***

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

حمد محمد المرعي
(ماجستير الكيمياء الحيوية والعلوم البيولوجية – 1971)
(ماجستير علاقات دولية – 1972)

ديسمبر 2012

وحيث استعرضنا وبإيجاز وبأسلوب الخطوط العريضة ماتقدم للنواحي العضوية والوظيفية والاجتماعية، ومادام الأمر كذلك فلنحاول ربط هذا المتشابكات بالمحيط الأساسي المحتضن للقبائل والعشائر – أي "الوطن" أو "الدولة" أي وطن وأي دولة، وتلك التأثيرات والمتأثرات بين هذا وتلك ومدى إيجابياتها وسلبياتها في ذلك المحيط. ولنستثني من ذلك "القبائل الرحل" في طلبها للرزق (وعادة المراعي) حيث لا تعرف الحدود الجغرافية أو السياسية بين البلدان والدول ولا تعترف بها في أكثر الأحيان.

فالقبائل بحكم بنيتها الوظيفية والاجتماعية لها قوانينها وشرائعها الخاصة ولها تركيبتها الهرمية كنظام محدد يضع الأسوار فيما حولها تجنباً لتخطي من بالداخل أو من بالخارج على ترابطها أو على نظمها – فهي تحاول أن تعمل إلى حد ما ك "مشيخة أو إمارة" إن جاز التعبير مستقلة على قدر ما تستطيع، وذلك نتيجة نزعتها لحماية نفسها من التداخلات والمؤثرات وكذلك المحافظة على هيمنتها على أركانها. إلا أنها وفي نفس الوقت تحاول إن لم يكن الاستئثار فالتزاحم للحصول على أكبر قدر من المميزات/الثروات/ المصالح وبشتى الطرق والذي قد يكون منها "المخامط" أو المشاركة أو المحاصصة أو أي وسيلة أخرى، ولذا ترى أفرادها سباقين إلى كل شيء سواءً خصهم هذا أولم يخصهم ودائماً مايقفزون إلى مفاصل ومراكز النفوذ – وقد يكون هذا أمر طبيعي حيث في هذا السبيل إلى البقاء. وطبعاً أيضاً أن هناك مفاهيم واعتبارات وموروثات يجب أن تتبع – ولكن ليس بهذه التعقيدات كما قد يتصور البعض، حيث أن أفراد القبيلة أو العشيرة بشكل عام هم جزء لا يتجزأ من المجتمع المحيط بهم وبكامل الاندماج.. ولكن مع بعض التحفظات الفطرية أو الموروثة.

ولكن ماذا عن المواطنة في الدولة السياسية ذات السيادة وخاصة في المجتمعات الحديثة والتي تحتضن داخل حدودها قبائل أو عشائر لازالت تحتفظ بخصوصيتها كما أسلفنا ولازال اسمها هو عنوانها وعنوان أفرادها لدرجة ليس الالتزام فقط بل والتعصب له أو مايمثله. مع أن الجميع يعرف ويعلم أن الاسم، أي إسم، بـ "بلاش" وحتى أنه أرخص من الهواء المحيط بنا. وفي هذا الإطار عندما يكون الافتخار باسم القبيلة أو العشيرة فإن الجري والتكالب على هذا الاسم أو التظلل به قد لايكون انتماء عضوي بل تطفل أو استغلال مصلحي (أو مصلحجي) أو موروث عديم القيمة.

وفي هذا الإطار أيضاً مايوجب تذكر ذلك القول المأثور "ليس الفتى من قال كان أبي ولكن الفتى من قال ها أنذا، وأيضاً "لافرق بين عربي على عجمي إلا بالتقوى"، وكذلك "فكلنا لآدم وآدم من تراب" ..

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

إلخ. بل هل هناك من يستطيع التأكيد على أن مسميات أنبياء الله والرسل والقديسين جاءت مسبوقة أو متبوعة بأسماء قبلية؟

بل وكذلك ألا يمكن القول بأن هناك من قد يتشدق باسم هذه القبيلة ويفتخر باسم تلك الأخرى فقط "لغرض في نفس يعقوب" أو طريق لمصالح ذاتية وشخصية لما لاعلاقة له بالمواطنة لامن بعيد ولا من قريب .. بل قد يكون على حساب المواطنة.

هذا الأمر الهام هنا هو: كيف نضمن الولاء للوطن عندما يكون اسم القبيلة أو العشيرة كرمز للولاء وفوق المواطنة الصحيحة. إن التظلل تحت اسم القبيلة ولمخاطر من قد يندس فيها (وهو أمر ليس بصعب) قد يسهل السبيل إلى أن يفتح المجال لتخطي كل النظم والقوانين بل وكل ما تحرمه دساتير المواطنة الصالحة – بل قد يكون في هذا خطر على القبيلة بعينها . وهل يمكن استبعاد ذلك تحت تأثير المحسوبيات والعلاقات القبلية (وحتى العائلية إلى حد ما) من بين أمور أخرى. أوليس في هذا عودة للجاهلية الأولى ؟

بل وماذا عن تأثير اختلاف " الانتماءات السياسية" بين مكونات او عناصر القبيلة على توجهات القبيلة وصلابة نسيجها او علاقاتها الخارجية او الداخلية وتركيبها الهرمي.

وبعد كل هذا، وإن لم يكن ذلك كذلك، وكا قال أحدهم "أليس مدعاة للغرابة عندما يشترك في الاسم الأخير للشخص المئات إن لم يكن الآلاف من الأفراد في منطقة أو على مساحة محدودة ومحددة من الأرض ... وخاصة اذا ما اتخذت افريقيا كمثال مثل " الماساي" لكثرة تعدادهم!! وعندا تتصفح دليل هاتف يتبع نظام "الاسم الأخير" بحثاً عن هاتف أو عنوان أحدهم، يلزمك ساعات إن لم تكن أيام لتجد ضالتك". قد يقول البعض من المتأملين أن الأمر يدعو فعلاً للعجب العجاب ..

والله من وراء القصد

بقي أن نختم بأن هناك شبه اتجاه في العالم في أيامنا هذه يميل إلى النظام القبلي أو العشائري نظراً لما يمثله ثقلها في حل المشاكل الاجتماعية وتشكيل لحمة وطنية قوية نظراً لتراص مكوناتها وسهولة تحكمها أو سيطرتها على عناصرها.

انتهى

***

HMAL-Marei حمد محمد المرعي

المجلس والاستجواب

أما لهذا المجلس أن يستقيم !

حمد محمد المرعي

يونيو 2007

لقد تبين بكل وضوح من جلسة يوم الأثنين 2007/6/25 لمجلس الأمة مدى تدني مستوى المناقشات والأساليب التي تبحث فيها الأمور في هذا المجلس المشبوه ، ولذا فلا هناك عجب أو غرابة فيما أصبح في حكم المعروف لدى الغالبية النظرة السيئة لهكذا مجلس .

ولا لزوم أن نعيد ونكرر مما لا لزوم له بأن المجلس ليس فقط أنه أصبح مثل العلكة في أفواه وأفكار وقرارات الناس وأنه في انحدار شديد في سنواته الأخيرة ، بل أنه أضحي عقبة أمام تطلعات المواطنين في الديمقراطية الحقه ومتطلبات التمنية والتطور الحقيقية . وبالتأكيد إن استمرت الوتيره فإنه لسوف يمسى في الحضيض ولسوف ينقلب المواطنين عليه وليس معه ... إذا لم يكن هذا ما هو حاصل فعلا ... في الضمائر إن لم تكن في الأفواه، حيث أن هذا المجلس (الموقر) أستغل أبشع الاستغلال لأن يكون مطية للوصوليين للوجاهة والنفوذ ومطامع المصالح الخاصة ممن وجدوا في أبواب المجلس أوسع وأيسر الأبواب، وممن استغلوا تنافس الأصوات في الانتخابات مما قد خدعوا الجميع به أن هذه هي الديمقراطية وهي لا تتعدى في كونها غوغائية لبعض الأقوام .

هذه مقدمة موجزة لما يردده الكثير ولما هو من الواجب قوله ولأنه آن الأوان في إقراره – فلقد بلغ السيل الزبى.

ومن هو متابع لجلسات مجلسنا (الموقر) لتشمئز نفسه في سلوك وأخلاقيات بعض النواب .. وهم نواب مصالح وليسوا نواب قضايا ومصائر – رضينا بهذا أم أبينا . ولتشمئز نفسه في أنماط البحث والتحليل نظرا لما يشوب بعض النواب من جهالة إما فطرية أو مصطنعة أو مكتسبة .

وما أثبتته وقائع جلسة يوم الأثنين الماضي (جلسة مسرحية الاستجواب) إلا غيض من فيض .

فأولا أن كلمة " استجواب " هي كلمة ليست في محلها وقصد الاستجواب هو ليس من سلطة ولا حتى من صلاحيات مجلس الأمة ، أما ما سمي باستجواب فالصحيح أن يسمى أو يطلق عليه مسائلة أو محاسبة أو توضيح. والذي حصل وبدأ كمسرحية هزلية ركيكة .. وهي لم تتعدى في كونها هذا، هو كون الجميع الحكام (الأعضاء) والمحاكمين ممن هم بصدى مسائلتهم أو استجوابهم يجلسون صفوفا خلف بعضهم

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

مخالفا للصحيح بأن يجلس السائل (النائب) مواجهة المسائل (المستجوب ؟) وأن يكون نمط الأسئلة يتمحور حول " نعم أو لا " أو "توضيح" كما هو النمط الصحيح – حيث الأمر يجب أن لا يتعدى التحري واستقصاء الحقائق. ولا شك أن الشكل المسرحي الدارج في ذلك المجلس مجلسهم وعناصره تصبح مكتملة حيث ينتصب العضو الموقر كما الممثل مؤديا نصه المسرحي متدنيا كان أو ركيكا- وهذا ما أثبته بعض الأعضاء في جلستهم يوم ذاك الأثنين، فلا ترتيب في الأفكار ولا علاقات أو ترابط للأقوال ولا الموضوعية العلمية الفنية ناهيك عن الأدبية، وقد تدنى فيه السلوك الأخلاقي والأسلوب إلى درجة كرم الله السامع . فوا أسفاه ويا خجلاه ولا نستطيع هنا إلا أن نستذكر صديقنا د . خلدون النقيب في مقولاته في " فقه المتخلف " والتخلف الفقهي في هكذا مجموعات .

وثانيا : إن مفهوم الحصانة النيابية أصبح يفهم بالمعكوس ، فالحصانة النيابية لا تجيز للنائب الديمقراطي أيا كان من نائب امتهان كرامة الناس واستخدام أسلوب التجريح والقذف والشتيمة والتطنز أو التمسخر ولا التعرض لشخص بني آدم ، وليس لأي كان الحق في هذا وليس هناك من حصانة في الدنيا تحمي المستخدم لهكذا أسلوب .. وخاصة في حرم وتحت قبة مجلس أمة. وبالتأكيد فإن من كتب أو صاغ اللائحة الداخلية لهذا المجلس لم يكن واضحا أو محددا أو دقيقا لما يكتبه أو يصيغه فأتت المفردات اللغوية الفنية كما تعودناه من كتابنا العرب بمطلقها العام وعامة مطاطة، مخالفا أو مشوشوا لما هو مقصود بها. وللعلم فإنه حتى المجرم القاتل تصان وتحترم كرامته حتى في محكمة قضاء إن كانت عادلة لا لسبب إلا لكونه مواطنا وقبل هذا وذاك إنسانا والذي كرمه الخالق تعالي في محكم تنزيله قبل أن تكرمه المحاكم أو المجالس النيابية أو غيرها .

وثالثا : وما حصل في جلسة ذاك الأثنين من بعض النواب الذين ليس في استطاعتنا تذكر أسمائهم لأن الوجوه تتشابه حيث تتغطي ملامح الوجوه باللحى فتتشابه الوجوه للناظر وتختلط عليه الأسماء .. وهذه هي الحقيقة وليس فيها ما قد يستنتجه بعض المتربصين المغرضين والضالين حمانا المولي منهم .

فإن ما حصل ليعرق منه الجبين نظرا لما شابه من تهجم وتهكم وحركات بالأيدي ورقصات جسمانية تساقطت معها الغتر (الكوفية) والعقال ولربما العقول إن وجدت ... ولا يمكن لها أن توجد إلا في هكذا استعراضات لغوية ورقصات بهلوانية تجاوزت حدود الأخلاق قبل الأغراض والمقاصد نظرا لفقدانهم الطريق السوي . بل وأنه لمن يقرأ بين السطور ويتمعن في الهوامش لن يجد إلا أن هناك دافع مغرض واحد لأغيره وهو الإساءة للغير بدون وجه حق والانتقام إن شئت أو التشفي لدوافع أو مقاصد خاصة بعيدة كل البعد عن القضايا العامة أو مما هم به يتقولون ، والاستباق إلى الإدانة المطلقة العمياء مخالفة بذلك للقوانين والإجراءات وأصول المعاملات وأسسها ناهيك عن مركزهم النيابي الذي يتوجب مراعاته والارتقاء به .

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

وإنه لما هو مؤسف حقا أن يحصل هذا و يحدث تحت إدارة رئيس مجلس حسبناه متمرسا وذو نظره ثاقبة وخلفه من الخبرة ما يوفيه وتحت يده من الأدوات والصلاحيات ما يكفيه، وحتى أن صمته وسكوته الغريب ذاك عن كل تلك التجاوزات الأخلاقية وتعدى النائب لحدوده النيابية، مما حدي البعض للقول بأنه إما أن الرئيس كان ضعيفا أو كان متواطئا أو كانت أياديه مقيدة لأسباب انتخابية هي أصلا مرفوضة أو غيره. وإذ ننأى بالرئيس عن كل هذا وذاك ولا نعتقد به ولا نظنه إلا أن الأمر يستدعى منه التوضيح على سكوته وصمته المريب، وإشراكنا نحن المواطنين معه إذا كانت هناك خفايا أو طلاسم في الأمور لما نحن بها غير عارفون ، وخاصة أن رئاسة المجلس – أي مجلس ، هي لإدارة الحوار بالطريق السوي ومنع خلط الأوراق وما قد يحدث من تجاوزات .

ورابعا ، وفي الختام فإننا نهيب ونسترعى بكل من أوقع به أو وقع تحت طائلة هكذا نواب أن يتوجه إلى القضاء لوضع الأمور في نصابها الصحيح تحت مظلة ورحاب عدالته الفسيحة – والتي لن تحقق العدالة له أمره إلا بوجود قاض مخلص يعمل لا يسأم من البحث والدخول في التفاصيل ولديه القدرة والمزاج لتكريس الجهد والوقت ، ومن قاض غير ضعيف ولا يخاف قول الآخرين أو مهابة التورط في إشكالات مما قد تخذله بصيرته القصيرة تفقد أبعادها أو ما قد تهيؤه له الظنون . وقد لا تتحقق العدالة المرجوة إن لم يكن هناك من إسناد محامين جيدين يصهرون أنفسهم في بوتقة موكلهم ولقضاياه ، متابعين ومكرسين في ذلك الوقت والجهد والقراءة بين السطور– راجين أن نكون مخطيئن في ظننا بأن هكذا محامين هم في خانة المفقودين في يوم كهذا في بلد كهذا .

وختاما فإننا لا نطلب إلا إرساء سابقة قضائية توقف البعض ممن شوهوا مجلس الأمة الكويتي تحت نظر القريب والبعيد وترشد هذا البعض إلى الطريق السوي القويم .

ملاحظة قصيرة : كيف يطيب لبعض النواب مشاهدة ما تم عرضه في جلسة يوم الأحد ذاك في " مسرحية الاستجواب " تلك ويطالب بمنعه من البث التلفزيوني ومشاهدة الشعب لها وهو الأحق بها قبل النائب – فكيف يحرم على الغير ما يحلله لنفسه . ألا يذكرنا هذا بمحكمة محاكمة صدام ومقص الرقيب الأمريكي. وكان من الأجدر بوزير الإعلام – علما بأننا كما نظن أن ليس له لا ناقة و لا جمل في تفاصيل هكذا موضوع، ألا يرضخ تحت ذلك الإرهاب الفكري الاستجوابي!

ملاحظة هامشية : لو كنت من حكومة إن كانت رشيدة (وهي طرف في محور مسرحية الاستجواب تلك) لوضعت مراقبين ومختصين تحرى لملاحقة بعض أولئك النواب لمعرفة أي بارات هم يجوبون وأي مخادع هم يستلطفون وأي بلاجات عراة هم لإجازاتهم قاضون ، وكم من الدنانير هم يملكونه مما هو مسجل بأسمائهم أو بأسماء حرمهم المصون، وكم من المناقصات والمصالح الشخصية الأخرى هم داخلون

HMAL-Marei حمد محمد المرعي

ورابحون، وكم من الأموال هم مالكون قبل دخولهم مجلس الأمة وكم بعد دخولهم للمجلس أصبحوا يملكون، وكم مصاريفهم السنوية على حساب ميزانية المجلس / الدولة في رحلاتهم وترحالهم هم صارفون .

ومن جهة أخرى فإن الكثير من يتعلم من الحرامية والمجرمين في مجالات كثيرة لأنهم عادة أشطر وأفهم من البعض الآخر في كثير من المواهب – والكثير من أجهزة الدول تستعين بهم وبخبراتهم في مجالات خاصة أو متخصصة. ومن جهة أخيرة هل منا من ينكر تعاملنا مع الكثير من الدول ومع الكثير من البشر الذين ننعتهم ليلا نهارا في مجالسنا بأنهم من المجرمين وذلك إضافة على استيرادنا منهم المعلومات والتكنولوجيا والبضائع ومنها الأغذية مما يبعث الحياة للكثير من المتشدقين منا بعضلاتهم الكلامية الخاوية. ومع ذلك فإنه في النهاية ليس من سلطات ولا صلاحيات ولا من شأن عضو مجلس مهما كان شأنه الإدانة أو المحاكمة.. فقط المحاسبة.

وفي الخلاصة ، فإنه من بديهيات الأمور إن كانت هناك مسائلة أو محاسبة أو محكمة للوزراء وللمواطنين عامة في سبل الحياة ، فإنه بالمثل يجب أن تكون هناك مسائلة ومحاسبة ومحكمة للنواب – فإنهم ليسوا قديسين وحتى أنهم ليسوا فوق القانون ، ولقد مللنا من تكرار وطول انتظار لإصدار ما يتعلق بشأن " من أين لك هذا " و " لجنة للأخلاقيات " ولما يحدث من تسيب والتلاعب بالنصاب حسب المصالح والمزاجية ضاربين بعرض الحائط بمصالح البلد والمواطنين. وبعد كل هذا وذاك لو قمنا بحصر حقيقي ودقيق لإنجازات المجلس الملموسة والهامة طيلة السنوات الأخيرة لوجدنا أنها صفر على الشمال .

وكهذا مجلس عندما تكون إنجازاته صفر على الشمال ولا تكون إنجازات مجلس كهذا صفر على الشمال إلا بكون المجلس نفسه صفر على الشمال – فهكذا مجلس فإن قلته أحسن من وجوده – لما هناك من توفير فيما يصرف عليه ولما هناك من وعود على شاكلة " ذر الرماد في العيون " ولما هناك من إحباط لتطلعات المواطن والأمة والذي ليس عليه قاصر من الإحباطات .

فعلى الأقل في النهاية يمكن من استخدام هذا المبني الشامخ لهذا المجلس الكسيف والمعاق كشقق سكنية لهؤلاء المواطنين المنتخبين لمن بنوا القصور والقلاع ممن تربعوا على عرش النيابة البرلمانية .

وأخيرا فإن مسألة مجلس الأمة يجب أن تعالج معالجة جذرية إلا أن الإشكالية الكبيرة تقع في هل أن بمقدور حكومة ضعيفة حل هذه المسألة إما بالإشكالية الأكبر فهي من سيعالج مشكلة الحكومة إذا ما سقط المجلس في المعادلة.

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

مالذي حدث لي قبل نصف قرن في بلاد الشام

بقلم حمد محمد المرعي

(ماجستير العلاقات الدولية والقانون الدولي 1972)

اغسطس 2012 / رمضان 1433

لقد ترددت كثيراً وبعد طيلة المدة أن أقوم بنشر هذه السالفة (إن كان لها أي أهمية)، ولكن ونحن في في نهاية هذا الشهر الفضيل وننعم بالوصل والاستقرار والاطمئنان وفي انسجام مع حياتنا وتعايشنا في بلد الأمان.

لم يكن هناك من بد إلا بنشرهذا، لما يحيطنا من مأسى ومعاناة بما يحدث في سوريا الشام بلد الحضارة والتنوع والتاريخ وأزليته والكلام في هذا يطول. هذا والعالم يتفرج *.

في أواخر صيف عام 1964 كنت عائداً من الولايات المتحدة ومررت كالعادة ببيروت للإقامة يومين في طريقي إلى الكويت. وفي صباح اليوم التالي فكرت في زيارة معرض دمشق الدولي (وهو معرض تجاري ثقافي دولي سنوي كانت له شهرته الواسعة وأهميته في المنطقة في تلك الأيام الخوالي). وصلت بالسيارة إلى دمشق في وقت الظهيرة وذهبت مباشرة إلى صالة اللوحات الفنية (الجاليري) ووقفت عند باب الصالة والذي يقود إلى دهليز (ممر) إلى داخل الصالة ولبثت لأستطلع الحوائط إن كان هناك من اللوحات الفنية ما أود التركيز عليه. وكان في ذلك الممر الذي أنا واقف على بابه كرسي طويل وعليه ثلاثة شبان ... والتقطت أذني صوت يقول "خش لجوّه" (يعني أدخل إلى داخل) بنبرة آمرة . لم أعر ذلك الصوت أي انتباه ولأنني لم أتوقع أنه موجه إلي. فعاد الصوت من أحد الشبان مرة ثانية فالتفتّ إليه وقلت: هل أنت تكلمني ؟ فكان جوابه باللهجة الشامية الممطوطة: وهل فيه حد غيرك ؟ فأجبته: نعم أنتم الثلاثة بارك الله فيكم. وما أن أكملت جملتي حتى نهض أحدهم وأمسك بقميصي مقطعاً أزراره محاولاً جري إلى الداخل بطريقة فجة ومفاجئة .. مما يعني أن الأمر أصبح جدياً ، ففوجئت بهذا التصرف الغريب والغير متوقع والذي ليس له أي مقدمات بل واكتشفت أنني أمام أمر جاد لم يكن أبداً على البال وأني وقعت في حال لا ناقة لي فيه ولا جمل. كثير من هذه الأفكار عبرت ذهني خلال ثوان قليلة معدودة، ولم يكن هناك من بد عندما أسقط في يدي إلا أن أقاوم ذلك الشخص بكل عنف وبكل قوة لأني أعرف وأعلم علم اليقين لمعرفتي

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

بتاريخ حكام بلاد الشام منذ حسني الزعيم وما سبقة أو ما لحقه إلخ إلخ ، أن دخولي القاعة مجروراً يعني دخولي إلى غياهب الجحيم . فقاومته وهو يجرني إلى الداخل وأنا أسحبه إلى الخارج، وعندما تبين له شدة مقاومتي قفز آخر من الكرسي وأمسك بياقة قميصي من خلف عنقي . وهنا تأكد لي أن الأمر ليس جدياً فقط بل وفيه قصد وفيه سوء ومخيف ومرعب. وكان الوقت ظهراً والزوار قليلين كونه وقت الغداء .. وتذكرت أن هناك عسكري أو رجل أمن بملابسه الرسمية البيضاء واقف على الرصيف ليس بعيداً عن تلك الصالة. فصرخت منادياً إياه ... ولكن "عمك أصمخ" .. فبدا لي أن اللعبة مكشوفة وعلي أن أعالج الأمربأي طريقة كانت. كنت حينها شاباً جريئاً نشيطاً مفعم بالحياة والطاقة، وبلا شك فإن سبحانه في خلقه للإنسان في أحسن تقويم حباه بتلك الغدة البدائية في المخ amygdala التي تهيئ طاقات وقدرات مضاعفة لمواجهة مواقف الرعب والفزع ليصبح الإنسان في دفاعه وكأنه "طرزان أو سوبرمان" . فجررت الإثنان إلى الخارج على الرصيف مبلغاً إياهم بصوت عال أنني متوجه إلى مركز الأمن (صادف أنني قد أوقفت السيارة عند مركز الأمن والذي لم يكن بعيداً – وقبلها بالطبع لم أكن أعرف إن كان هناك مركز أمن أو أين هو) وأعتقد أنهم (أي الشبان الإثنين الممسكين بي) وخشية لما تحدثه الجلبة التي قمت بها معهم ونحن نسحب بعضنا على الرصيف خارج الصالة من تجمهر من كان موجوداً من بعض الزوار (وخاصة لما يحدثه هذا المنظر للأجانب من الزوار في تقديري). فجررنا بعضنا إلى مركز الأمن.

هناك أدخلوني في غرفة كبيرة فخمة الأثاث والمحتويات وأوقفوني أمام مكتب يجلس خلفه ضابط ضخم الجثة مهيب وعلى أكتافه مليون نجمة وتاج ونيشان (لا أعرف أي حرب خاضها إذا استثنينا حرب الجولان وقمع شعبه). فسألني وأنا واقف أمامه ولازال أحد الشبان ممسكاً بقميصي من قفا رقبتي: خير إن شاء الله. طيلة تلك المدة أمام الضابط لم أستخدم تعبير "حضرة الضابط" معه بل دائماً أستاذي الكريم ، فأجبته اسأل الإخوان . فقال لي : هل أنت جاسوس؟ فأجبته حرفياً: من قال هذا. فرد علي: لأنه معك كاميرا وظالل (يعني وكنت) تصور .. فأجبته وهل أحد فتشني عن هذه الكاميرا فقاطعني ومعك مسدس أيضاً . فقلت له إن هذا كلام غريب وعار عن الصحة، وتفتيش الملابس يقطع الشك باليقين، وعندما رآني جاداً هكذا وأنني قد شرعت في إدخال يدي في جيبي مخرجاً له جواز السفر مبلغاً إياه أني سائح كويتي قادم من بيروت لزيارة المعرض وقد أتغدى في "مطعم الباشا" في "ساحة المرجة" وأعود أدراجي إلي بيروت. أما الآن فلا زيارة ولا غداء ولا هم يحزنون. وأظنه حاول إخراج بسمة شاحبة من وجهه الكئيب أو أن لمحة سائح كويتي قد أخذت

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

منحا منه ... فقال إن شاء الله ما حصل إلا الخير وأتبعها بكلمة "ميسّر" بلهجته الشامية الغليظة. فأسرعت مهرولا إلى السيارة ومنها إلى بيروت حيث تأكد لي أنه قد كتبت لي حياة جديدة أو ولادة جديدة. ولقد استغرقت محاولات شبان البعث مايقارب الربع ساعة وأمام الضابط المهيب أكثر من ثلث ساعة .

وكان كل تفكيري وهمي وانا واقف آنذاك امام ذلك الضابط " المنيشن" او ذي النياشين ان لو قاموا بعملية تلفيق في أن يخرجوا كاميرا او مسدس ويدعوا انهم وجدوه في جيوبي عندما امسكوا بي في صالة معروضات الفن .. وهو أمر سهل عليهم ومتعودين عليه .. اذا ماهو الخلاص. لايوجد خلاص من هكذا مصيبة ورحت فيها ياحمد .

تلك الحادثة المفزعة المرعبة لو أنها سارت بغير ذلك لما كنت الآن أنا موجود لأمسك القلم وأرويها كما كانت بل لكنت في غياهب سراديب أو أقبية التعذيب لدى عصابة حزب البعث وبيت الأسد (سابقاً بيت الوحش!) مع عشرات الآلاف الأحياء المعذبين والمقطعين بل والأموات.
وهكذا كان خروجي الأخير من سوريا البعث أو من رواية جورج أورويل 1984 وبلا رجعة بإذنه سبحانه وكما قيل "روح بعيد وارجع سالم..." ولا نعني هنا بلاد سوريا العزيزة على الجميع.

وفي طريقي إلى بيروت تذكرت أني قد كتبت قصيدة في إحدى محاولاتي الشعرية عن حزب البعث عند استيلاء البعث على السلطة في سوريا في أواخر العام 1963، وكنت حينها أميناً للنادي العربي في الجامعة في الولايات المتحدة وقمت بتعليقها في النادي.. والكل يعرف جواسيس حزب البعث البوليسي الذي يسلطهم على المعارضة في أمريكا المنتشرة وفي جميع أنحاء العالم ليلاً نهاراً ولا يزال، فهل أن إسمي كان معلقاً عند مركز الحدود (المصنع أو الجديدة ؟) أستبعد ذلك استبعاداً كبيراً... ولكن من يعرف !؟ على كل الأحوال لايزال البدن يرتعش والروح كذلك كلما طافت بالذهن تلك الحادثة المصيبة.

وكذلك تذكرت الناحية المضيئة في معرض دمشق الدولي أنني قد زرته لحضور حفل أقامته كوكب الشرق أم كلثوم (وأنا من مجانينها منذ الصغر) بمناسبة الوحدة بين مصر وسوريا وكان رئيسها آنذاك شكري القوتلي) وكان عمري آنذاك 14 عاماً، وغنت حينها قصيدة عودت عيني وقصيدة قصة الأمس على ما أتذكر وكان ذلك في سبتمبر 1958. وكنت أيامها أيضاً قادما من بيروت بأسباب ما كان شبه حرب أهليه في الأحداث وحينها طلب رئيس لبنان آنذاك كميل شمعون قوات أمريكية لحماية حكمه – وكادت أن تكون أحداثا دامية يومها.

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

وتذكرت أيضاً ذلك الصديق الذي ذهب إلى دمشق في العام 1961 ليدرس في كلية المعلمين (حينها لم يكن في الكويت كلية معلمين) وأخذ سيارته "المرسيدس" معه وبعد فترة خرج من مسكنه ولم يجد سيارته فذهب إلى المخفر هناك لتقديم بلاغ ووعدوه بالبحث عنها .. وبعدها بفترة وعندما كان مارا في أحد الشوارع لاحظ سيارته واقفة أمام أحد الفلل الفخمة فتفقدها ليتأكد أنها سيارته وكانت بالفعل وحتى بعلامة KT - فذهب إلى المخفر وأبلغهم بأنه وجد سيارته فسألوه عن العنوان الذي وجد فيه السيارة فأعطاهم إسم الشارع ورقم المنزل ، بعد ذلك وكما أخبرني ذلك الصديق أن الضابط في المخفر نظر إليه نظرة غريبة وسأله هل أنت متأكد من السيارة ومن العنوان ؟ وعندما أجاب الصديق بالإيجاب قال له الضابط: الآن هل تريد سيارتك أم تريد حياتك ... فذلك البيت يسكنه ضابط كبير الرتبة ولا أحد يستطيع أن يطوله فاذهب إلى بيتك آمناً وانس أن عندك سيارة مسروقة.

وكذلك تذكرت ما ذكره لي أحد المعارف (كويتي) أنه اشترى قطعة أرض في ضاحية المزرعة في دمشق ليستثمرها وقام ببنائها من ثلاثة أدوار، وعندما رجع ليعاينها في مرحلة الإنهاء وجد مقاول آخر يبني فوقها ، فلما سأله كيف له أن يبني فوق بناء ليس له أجابه المقاول بأن لديه ترخيص من البلدية وعليه أن يراجع البلدية في هذا الشأن. فذهب صاحبنا إلى البلدية وسألوه عن الوثيقة فأبرزها لهم قائلاً بأنه لا بد وأن عندهم نسخة من الوثيقة أيضاً. فلما فحصوا الوثيقة قاموا بالتفسير والإيضاح له ما هناك من ألغاز وطلاسم مخبأة لديهم وهو أنه وبجملة مختصرة جدا جدا: "إنت اشتريت الأرض صحيح بس ما اشتريت السما"، بما معناه وبالعربي الفصيح أنه كان يجب أن يشتري الأرض ليبني عليها ما يشاء ويشتري السماء حتى لا يبني عليها كل من شاء. أمور غريبة في دنيا البعث العجيبة !

** [من يرغب في معرفة تفاصيل سلوكيات الغرب في طرقهم الغريبة في مساعدات الشعوب المنكوبة أو المناضلة للحرية وما يتعلق بالشأن السوري الدولي الحاضر يمكنهم الرجوع إلى مقالاتنا 1، 2، 3، في **جريدة القبس** للعام 1999 بتواريخ (4/30، 5/3، 5/7) بعنوان "حلف الناتو في عيده الخمسين".]*

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي